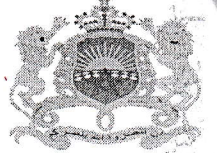


2116

68

22

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون



المملكة المغربية

محكمة الاستئناف

بطنجة

المحكمة الابتدائية

بالعرائش

ملف جنحي

2022/2116/25

حكم عدد 68

بتاريخ: 2022/05/24

بتاريخ 2022/05/24 أصدرت المحكمة الابتدائية بالعرائش وهي تبت في القضايا الجنحية

متكونة من السادة:

السيد: محمد البرهاني..... رئيسا

السيد: اكرام بنموسى..... ممثلا للنياية العامة

السيد: المختار كريكب..... كاتباً للضبط

الحكم الابتدائي الآتي نصه:

بين : السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة؛

و المسمى: 1. المزاد بتاريخ

العرائش من امه الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم

2. يية المزادة بتاريخ 1984/01/01 بالعرائش و الساكنة

بها من امها الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم

3. المزاد بتاريخ 2001/12/25 بالعرائش و الساكن بها

بدوار من امه الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم

يوازرهم الاستاذ محمد البطيحي المحامي بهيئة

طنجة

المتهمين بارتكابهم داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم العنف في حق امرأة الأفعال

المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 401 و 404 من القانون الجنائي من جهة اخرى

الوقائع

مرحلة البحث التمهيدي

بناء على متابعة السيد وكيل الملك بهذه المحكمة المستخلص عناصرها من محضر البحث التمهيدي عدد 1701/ج.ج/د/3

المنجز من طرف عناصر الشرطة القضائية التابعين للمنطقة الاقليمية للأمن بالعرائش بتاريخ 2021/10/28 الذي يستفاد

منه أن بتاريخ 2021/08/04 تقدمت المشتكية الى المصلحة الشرطةية المذكورة ترغب في تقديم شكاية في

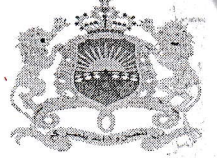
مواجهة المتهمين و عند الاستماع اليها صرحت بكون المتهمين عرضوها للضرب و ادلت بشهادة طبية مدة العجز فيها 25

يوم، و عند الاستماع الى المتهمين انكروا ما جاء على لسان المشتكية؛

مرحلة المحاكمة

2116

68
29



باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف

طنجة

المحكمة الابتدائية

بالعرائش

ملف جنحي

2022/2116/25

حكم عدد 68

بتاريخ: 2022/05/24

بتاريخ 2022/05/24 أصدرت المحكمة الابتدائية بالعرائش وهي تبت في القضايا الجنحية

متكونة من السادة:

السيد: محمد البرهاني.....**أصل**..... رئيسا

السيد: اكرام بنموسي..... ممثلا للنياية العامة

السيد: المختار كريكب..... كاتباً للضبط

الحكم الابتدائي الآتي نصه:

بين : السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة؛

و المسمى: 1. المزاد بتاريخ

العرائش من امه الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم

2. يية المزادة بتاريخ 1984/01/01 بالعرائش و الساكنة

بها من امها الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم

3. المزاد بتاريخ 2001/12/25 بالسكن بها

بدوار من امه الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم

يؤازرهم الاستاذ محمد البطيحي المحامي بهيئة

طنجة

المتهمين بارتكابهم داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم العنف في حق امراة الأفعال

المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 401 و 404 من القانون الجنائي من جهة اخرى

الوقائع

مرحلة البحث التمهيدي

بناء على متابعة السيد وكيل الملك بهذه المحكمة المستخلص عناصرها من محضر البحث التمهيدي عدد 1701/ج.ج/د/3

المنجز من طرف عناصر الشرطة القضائية التابعين للمنطقة الاقليمية للأمن بالعرائش بتاريخ 2021/10/28 الذي يستفاد

منه أن بتاريخ 2021/08/04 تقدمت المشتكية الى المصلحة الشرطةية المذكورة ترغب في تقديم شكاية في

مواجهة المتهمين و عند الاستماع اليها صرحت بكون المتهمين عرضوها للضرب و ادلت بشهادة طبية مدة العجز فيها 25

يوم، و عند الاستماع الى المتهمين انكروا ما جاء على لسان المشتكية؛

مرحلة المحاكمة

بناءً على إخراج القضية، بالجلسة العلنية التي عقدتها المحكمة بتاريخ 2022/05/17 حضرها المتهمين و سبق التأكد من هويتهم في جلسة سابقة و حضر في مؤازرتهم الاستاذ محمد البطيحي و حضر الاستاذ عبد الباري البراق عن المشتكية، و عن المنسوب اليهم اجبوا بالانكار، و اعتبرت المحكمة القضية جاهزة و اعطيت الكلمة للسيد وكيل الملك الذي التمس ادانة المتهمين، و هو نفس ملتمس دفاع المشتكية، و اعطيت الكلمة لدفاع المتهمين الذي التمس التصريح ببراءة مؤازريه، و بعد ان كان المتهمين آخر من تكلم دون ان يضيفوا اي جديد قررت المحكمة حجز القضية للتأمل و النطق بالحكم بجلسة 2022/05/31.

وبعد التأمل طبقاً للقانون

التعليل

حيث توبعت المتهمين بالمنسوب إليهم أعلاه؛

و حيث انكر المتهمين تمهيداً و مجلساً كل التهم المنسوبة اليهم.

و حيث ان المحكمة باطلاعها على وقائع القضية و تصريحات المتهمين و المشتكية لم يثبت لها لم يقيم امامها أي قرينة او دليل يفيد قيام المتهمين بارتكاب ما نسب اليهم و ان تصريحات المشتكية في هذا الصدد ظلت مجردة من أي دليل او قرينة تعضدها.

و حيث إنه و طالما لم يثبت للمحكمة أية أدلة يمكنها الإطمئنان إليها للقول بإدانة المتهمين من أجل ما نسب اليهم و مادام أن الشك يفسر دائماً لصالح المتهم إستناداً لما هو منصوص عليه في مقتضيات الفقرة 2 من المادة 1 من قانون المسطرة الجنائية فإن المحكمة و تطبيقاً منها لمقتضيات المادتين 286 و 389 من قانون المسطرة الجنائية فإنها تصرح بعدم مؤاخذة المتهمين من أجل ما نسب إليهم و تحكم ببراءتهم منها؛

و حيث يتعين تحميل الخزينة العامة صائر الدعوى تطبيقاً لمقتضيات المادة 637 من قانون المسطرة الجنائية؛

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة علنياً ابتدائياً و حضورياً.

بعدم مؤاخذة المتهمين من أجل ما نسب اليهم و التصريح ببراءتهم منه و بتحميل الخزينة العامة الصائر.

بهذا صدر الحكم ونلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه.

كاتب الضبط

الرئيس